فضيحة توريد الاسلحة البريطانية الى ايران عام 1981 في ضوء الوثائق البريطانية

م.د. قاسم عبد الامير وسيم

كلية التربية/الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: بريطانيا- الرهائن – صفقة- ايران

المستخلص:

تنبع دوافع السياسة البريطانية من منطلقات ذاتية تهدف بمجملها الى حماية رعاياها في كل مكان من العالم، حتى إن ادى ذلك الى مخالفتها للقوانين واللوائح التي اطلقتها، اذ لم تتوان بريطانيا عن استخدام شتى الاساليب لتنفيذ سياستها، سيما مع ايران التي احتلت اولوية هامة باستراتيجية المخططين البريطانيين.

في المقابل كانت ايران بعد ثورة 1979 غير ايران قبلها، اذ تكدر صفو العلاقات السياسية والاقتصادية والعسكرية بينها وبين المعسكر الغربي، سيما بريطانيا التي اتخذت مجموعة من العقوبات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية ضد ايران التي قام فيها الحرس الثوري باحتجاز مجموعة من الرهائن البريطانيين.

مثلت هذه الظاهرة نمطاً جديداً على مستوى العلاقات الدولية، أثارت حفيظة المجتمع الدولي الذي كرس رفضه لتلك السياسة بفرض عقوبات اقتصادية على ايران بعد ثورة 1979، في الوقت نفسه مكنت هذه السياسة ايران من ابتزاز الدول الغربية، سيما بريطانيا التي احتجزت لها مجموعة من الرهائن، انتهى اطلاق سراحهم بعقد صفقة لتوريد الاسلحة الى ايران عن طريق تاجر بريطاني وبرعاية غير معلنة من الحكومة التي كسرت قرارها بالحياد في الحرب العراقية-الايرانية 1980-1988 وعدم توريد الاسلحة الى ايران فضلاً عن التزامها بالعقوبات الاممية التي فرضت على طهران.

المقدمة:

امتلكت بريطانيا أدوات التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في منطقة الشرق الاوسط عموماً وفي ايران تحديداً، وكيف لا ؟ وإيران احتلت مكانة بارزة في اولوياتها الاستراتيجية منذ وقت مبكر؛ وتضاعفت هذه الاهمية بعد عام 1908 عندما اكتشف النفط في منطقة عبادان وتأثيره في التنافس البريطاني – الروسي وفيما بعد الصراع الغربي– السوفيتي في سنوات الحرب الباردة، حينها مثلت ايران حتى ثورة 1979 الركيزة الاساسية التي استندت اليها المصالح الغربية لحماية مصالحهم في المنطقة، وملء الفراغ بعد الانسحاب البريطاني من الخليج العربي عام 1971، وتسليم شاه ايران زمام الامور في المنطقة حتى بات يسمى شرطي الخليج.

تصدعت اركان النظام البهلوي في ايران وأنهارت أسسه في شباط 1979، بحكم مجموعة من الاسباب والعوامل الداخلية والخارجية، وسقوط الحليف الاقوى للغرب في منطقة الشرق الاوسط، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقات الايرانية– البريطانية، تختلف جذرياً عن سابقتها، اتسمت بالعداء بين ايران من جهة والولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من جهة اخرى، لاسيما بريطانيا التي اتخذت موقفاً معارضاً للسياسة التي اتبعتها ايران بعد الثورة، وقيام مجموعة من الطلبة الايرانيين بمهاجمة السفارتين الامريكية والبريطانية واحتجاز مجموعة من الرهائن الغربيين في تشرين الثاني 1979.

وينبغي ان نشير هنا الى أن حادثة احتجاز الرهائن مثلت حالة طارئة على مستوى العلاقات الدولية وانعكست على مستوى الالتزامات السياسية والاخلاقية وتطبيق الوعود والمواثيق وابرام الاتفاقيات الدولية وجدية العمل بها. فضلاً عن ذلك تحول الابتزاز السياسي والدبلوماسي الى صفقات غالباً ما تكون مالية في جوهرها، تعقد بشكل سري للغاية. في الوقت نفسه اشرت الى امكانية التفاوض الدبلوماسي وعقد الصفقات في حل اعقد المشكلات، حتى إن كان ذلك على حساب المبادئ الاخلاقية والدينية وقواعد العمل السياسي والدبلوماسي.

وهنا تكمن أهمية الموضوع اذ اجبرت الظروف التي طرأت على الساحة الايرانية وحصار الدول الغربية لها، الى قيام الحرس الثوي باستخدام ملف احتجاز الرهائن لإجبار الدول الغربية، سيما بريطانيا، على التخلي عن مبدأ الحياد الذي اعلنته ظاهرياً في الصراع الايراني– العراقي، واعلانها عدم تجهيز اي من الطرفين المتحاربين بالأسلحة،

حينها تمكن الحرس الثوري عن طريق قنوات غير رسمية شرعتها الحكومة البريطانية للتعامل مع الوضع الجديد للأفراج عن رعاياها المحتجزين في ايران، من دون الاعتراف بذلك او ربطه بسياسة بريطانيا العامة تجاه ايران او الصراع الدائر في الشرق الاوسط. إذ أن هذا البحث يهدف الى تتبع دور الحكومة البريطانية في ادارة أزمة الرهائن بصورة غير مباشرة.

اقتضت طبيعة الموضوع تقسيمة على مقدمة واربعة موضوعات وخاتمة، تناول الموضوع الاول العلاقات والتسليح البريطاني حتى عام 1981، فضلاً عن ذلك استعرض الموضوع الثاني صفقة الاسلحة البريطانية الاسباب والدوافع، اما الموضوع الثالث فقد عالج الموقف الرسمي البريطاني من الصفقة، فيما ناقش الموضوع الرابع أثر صفقة الاسلحة على علاقات بريطانيا مع العراق، اما الخاتمة فقد تضمنت اهم النتائج التي توصل اليها البحث.

اعتمد البحث على مجموعة من المصادر في مقدمتها الوثائق البريطانية المنشورة التي تستخدم لاول مرة في دراساتنا الاكاديمية، حسب علمنا، ابرزها وثائق وزارة الخارجية والكومنولث البريطاني Foreign and Common Wealth Office واختصاراً F.C.O التي غطت موضوعات الثاني والثالث والرابع بكل جوانبها، ووفرت معلومات تفصيلية عن صفقة الاسلحة وموقف الحكومة البريطانية، وأثر ذلك على العلاقات البريطانية-العراقية، وتعد العمود الفقري للبحث ومادته الاساسية، اذ وفرت معلومات دقيقة جداً ما كان للباحث ان يحصل عليها من اية مصادر اخرى، فضلاً عن ذلك وثائق مجلس العموم البريطاني Hous of Commen واختصاراً Deb وغطت جوانب الموضوع الاول ووفرت معلومات قيمة عن حجم التبادل العسكري وأثر الثورة على طبيعة العلاقات البريطانية الايرانية، ما كان للباحث ان يحصل عليها من مصادر أخرى ، فضلاً عن مصادر أخرى باللغة العربية واللغة الانكليزية.

أولاً: العلاقات والتسليح البريطاني الايراني بعد ثورة 1979حتى عام 1981:

عصفت بإيران ثورة شعبية عارمة في شباط عام 1979 بحكم مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان من ابرز نتائجها انهاء النظام البهلوي واعلان الجمهورية الاسلامية الايرانية التي اختلفت علاقاتها الدبلوماسية والسياسية مع المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها، ولاسيما بريطانيا، اذ ادى النهج الذي اعلنته الجمهورية الوليدة الى إحداث تغيير على مجمل

تطلعات الغرب نحو تحديد تحالفه مع طهران، من جانب اخر قيام الثوار بأعمال اخلت بتلك العلاقات واضطرابها بشكل خاص[1].

على الفور قيمت الحكومة البريطانية حجم تعاونها العسكري مع ايران، واعلنت وزارة الدفاع في شباط 1979، ان هناك الفاً ومئة بريطاني يعملون في عقود الدفاع في ايران، بقي منهم بعد اندلاع الثورة ثلاثمائة شخص، نصحتهم السفارة البريطانية في طهران بضرورة مغادرتهم مع الموظفين والعاملين غير الاساسيين في ايران[2].

وعلى الغرار نفسه اجرت وزارة الدفاع البريطانية احصائية لعدد الشركات العاملة في مجال تصنيع الاسلحة والمعدات والانظمة المتعلقة بطلبات الاسلحة الايرانية في شباط 1979، اذ اقرت الوزارة وجود عدد كبير من الشركات البريطانية تعمل على تطوير الاسلحة الايرانية، وهناك مجموعة من المقاولين الرئيسين والفرعيين يعملون في تصنيع وتوريد معدات الدفاع الايرانية[3].

جديراً بالذكر ان بريطانيا كانت احد الموردين الاساسيين للأسلحة في ايران، وكانت اخر شحنة اسلحة بريطانية استلمتها الحكومة الايرانية في كانون الاول 1978، اي قبل اندلاع الثورة في شباط 1979 بثلاثة اشهر عن طريق قنوات التواصل التي اقامتها وزارة الدفاع البريطانية، فضلاً عن ذلك اصدرت بريطانيا مجموعة من تراخيص تصدير الاسلحة الى ايران ذات العقود الآجلة قبيل الثورة[4]، الا أن الحكومة الايرانية تخلت قبيل الثورة عن بعض عقود الاسلحة المبرمة مع بريطانيا، سيما دبابات شير Shere Tanks وبعض عقود الدفاع الاخرى، بعد أن بلغت الحكومة الايرانية السفير البريطاني في 6 شباط 1979 بإيقاف توريد تلك المعدات ما، انعكس سلباً على شركات الاسلحة البريطانية مثل شركة بي اي سي دينامك.BAC Dynamic Com وبعض الشركات الاخرى التي اعتمدت على العقود الايرانية وجهزتها من قبل بدبابات متنوعة منها ام . بي تي ثمانون MBT 80 وغيرها من الاسلحة[5]، فضلاً عن ذلك كانت لطهران طلبيات من الاسلحة والمعدات العسكرية في مصانع الذخيرة الملكية ، اذ أقر وزير الدفاع فريد مولي Fred Mulley 1918-1995 في 8 شباط وجود عقود لتجهيز دبابات وذخائر وقطع غيار ومعدات عسكرية لإيران في مصنع مدينة ليدز Leeds City توفرها مجموعة من المصانع الاخرى التي لم يكشف الوزير عنها النقاب تعمل على تصدير الاسلحة الى ايران[6].

عبرت الحكومة البريطانية عن امتعاضها من التغيرات السياسية في ايران، واعلنت وزارة الدفاع البريطانية في 13 شباط 1979 عن مراجعتها لعقود التسليح مع ايران

واحتمال تقليصها وإنهائها ، فضلاً عن ذلك مناقشة جميع العقود المعلقة مع ايران وانهاء عدد منها[7].

والملاحظ هنا ان هذه المراجعة اخذت بالحسبان تراجع التعامل التجاري بين بريطانيا وايران وتأثير الغاء عقود الدفاع وتجهيز الاسلحة على الشركات البريطانية، اذ اخذت الحكومة البريطانية على عاتقها دراسة الظروف الدولية والاقليمية وأثرها على العلاقات مع ايران ومن جانب اخر عدم الاضرار بالشركات البريطانية التي لديها عقود تجهيز اسلحة ومعدات[8].

في ضوء ذلك أقرت الحكومة البريطانية في 16 اذار 1979 ان صادرات الاسلحة البريطانية الى ايران بلغت ما نسبته 2% من صناعتها حتى عام 1978، الا أن ذلك توقف بعد الثورة اعتماداً على سياسات الحكومة الايرانية الجديدة، الا أنها رجحت انخفاضا ملحوظاً في صادرات المعدات العسكرية لإيران، مما انعكس بلا شك على مستوى الانتاج في بعض الشركات وتوجه الحكومة البريطانية لمتابعة تلك الشركات والاثار المرتبطة بتوقف نشاطها والبحث عن اسواق بديلة لها[9].اذ كانت ايران من أهم المستوردين من بريطانيا للسلع المدنية والعسكرية قبل الثورة ، فضلا عن ذلك اعتماد مصنعو الاسلحة البريطانية على السوق الايرانية تحديداً، أذ أدى أنهيار عقود دبابات شير مع ايران الى ظهور مشكلات بشأن " **أنتاج الدبابات البريطانية في المستقبل**" كما عانت الصادرات المدنية من ذلك أيضاً[10]، مما يؤكد أهمية أيران في الاستراتيجية البريطانية كونها سوق مهمة لمنتجاتها العسكرية والمدنية.

مع ذلك بلغت عقود التسليح البريطاني لإيران بين عامي 1979 و 1980 ستة مليون جنيه استرليني من المعدات الدفاعية التي يدخل من ضمنها العقود الآجلة بحسب وثائق مجلس العموم البريطاني[11]، وبحلول حزيران من عام 1979 ابقيت مجموعة من عقود التسليح التي لم يلغها النظام الجديد بعد الثورة، التي خضعت للمناقشات بين المسؤولين البريطانيين والإيرانيين بشأن استمرارها من عدمه[12].

وفي ظل الظروف السياسية التي عاشتها ايران بعد الثورة وقيام عدد من الطلبة الايرانيين باحتجاز مجموعة من الرهائن الامريكيين[13] في طهران بعد اقتحام مجموعة من الطلبة للسفارة وعلى الرغم من الاجراءات الاحترازية التي اتخذها موظفوها لكن محاولاتهم باءت بالفشل امام الجموع الغفيرة التي هجمة عليهم[14].

خسرت واشنطن احد أهم حلفائها في منطقة الشرق الاوسط بعد هذه الحادثة التي ادت الى احتجاز رهائنها لمدة 444 يوم، اصرت بها ايران على فرض شروطها في

المفاوضات الشاقة والعسيرة، بعد الضغوط التي مارستها طهران بعرض المحتجزين على شاشة التلفزيون، فضلاً عن الضغط الداخلي في الولايات المتحدة الامريكية لأطلاق سراحهم[15].

ناشد الرئيس الامريكي كارتر[16] Jimmy Carter (1924) حلفاءه الاوروبيين، سيما بريطانيا، لاتخاذ خطوات واجراءات دبلوماسية واقتصادية تجاه ايران، وفرض حظر تجاري عليها، فضلاً عن عدم تسليمها أيا من المعدات العسكرية وتسليح الجيش او الاسطول الايراني، وعلى الرغم من عدم اتخاذ الحكومة البريطانية قراراً حاسماً بذلك، اوقفت منذ ازمة الرهائن تجهيز الاسلحة والمعدات العسكرية لايران وعدم منح اي ترخيص لبناء سفن الاسطول الايراني[17].

وفي الاحوال كافة تناغمت الرغبات الاوروبية مع التوجهات الامريكية تجاه ايران واعلن وزير الخارجية البريطاني ديفيد أوين David Owen (21 شباط 1977-14 ايار 1938/1979) في 23 نيسان 1980 اتفاق الدول الاوروبية في لشبونة على مساندة الولايات المتحدة الامريكية ومطالبتها بالإفراج على الرهائن الامريكيين، مع فرض عقوبات اقتصادية ومالية ودبلوماسية وتخفيض مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين، فضلاً عن ذلك حظر توريد المعدات الدفاعية رسمياً الى ايران وعدم تجهيزها بالأسلحة والالتزام بقرارات مجلس الامن بشأنها[18].

تطلبت تلك القرارات التي اتخذتها الحكومة البريطانية تنسيقا دقيقاً مع حلفائها الاوروبيين والامريكيين، ضمن منظمة حلف شمال الاطلسي، فضلاً عن ذلك راعت بريطانيا في قراراتها علاقاتها مع دول الشرق الاوسط، سيما دول الخليج العربي، اما على الصعيد الداخلي فقد ناقشت الحكومة الاثار المترتبة على الحصار الاقتصادي الذي فرضته على ايران ،وطبيعة تعاملاتها مع الشركات البريطانية[19]، وبذلك تكون بريطانيا قد اتخذت موقفاً معارضاً لها ومنعت التعاملات التجارية معها او توريد الاسلحة إليها.

ثانياً: صفقة الاسلحة الاسباب والدوافع:

تعود جذور فضيحة توريد الاسلحة البريطانية الى ايران، الى المعلومات الموثقة التي نشرتها صحيفة " **الغارديان" The Guardian**" البريطانية في3 تشرين الاول1981، وتناولت فيها تفاصيل حصول ايران على بعض الاسلحة البريطانية وصلت ألها عبر اسرائيل وقبرص، فيما نشرت الصحيفة نفسها مقالة اخرى في 27 تشرين الاول أكدت

فيها ان ليبيا حاولت شراء قطع غيار للطائرات العسكرية الايرانية الاميركية المنشأ من مصادر بريطانية ومن ثم ارسالها الى ايران[20].

عرضت صحيفة "**الغارديان**" تقريراً للصحفي مالكولم ستيورات Malcolm Stewart في3 تشرين الاول، كشف عن الصفقة بأدق تفاصيلها، وأشار فيه الى دور شركة كلاركر انترنشنل ليمتد.Clarkar Internationl Ltd com في تصدير معدات استراتيجية الى ايران من ضمنها محركات دبابات وبضائع امريكية المنشأ، وخمن هذا الصحفي أن تلك المعدات والاسلحة قد تم تصديرها الى ايران عبر قبرص[21].وتجدر الاشارة هنا الى ان شركة كلاركر مارست نشاط تأجير لطائرات وعملت في منطقة الشرق الاوسط، اذ عقد مديرها التنفيذي بيتر راتنج Peter Ratnage اتفاقاً سرياً اكتنفه الغموض، بحسب التحقيقات التي أجريت عن تلك الصفقة بصورة شفهية، تضمن عقداً بنقل اسلحة من قبرص الى طهران، بعد ان رفضت بعض الشركات الاوروبية ذلك العرض المريب[22]، بحسب الوثيقة البريطانية.

فضلاً عن ذلك كان لشركة بارجماتك اوفرسيس ليمتد Pragmatic Overeas Ltd .com، وهي شركة بريطانية مسجلة في لندن تعمل في مجال الحسابات ، كان لمديرها كاهيوال دهمان Kahiwal Dhiman دور بارز في عقد هذه الصفقة وتنظيم نقل الاسلحة الى ايران، سيما وان نشاط الشركة انحصر في منطقة الشرق الاوسط ، وعرف دهمان بقدرته على عقد مثل هذه الصفقات بحسب الوثيقة البريطانية المؤرخة في 5 تشرين الثاني1981 عن صفقة الاسلحة[23].

لمع اسم مايكل اسبين Michael Aspen في احداث هذه الصفقة، ولم يكن اسبين سوى تاجر سلاح دولي يطمح الى الربح ، لم يلتزم بالحظر المفروض على ايران او العواقب الاخلاقية تجاه ازمة الرهائن البريطانيين الثلاثة[24] الذين احتجزهم الحرس الثوري، اذ اكد القس جي. ويلس سي. جنكنز J.Wallace C.Jenkins وهو احد الرهائن الثلاثة في 20 تشرين الثاني، ان اسبين ورد الى ايران ستمائة بندقية من نوع براونغ اج بي تو Browning HP2 برتغالية الصنع، ونشط اسبين وشركته في تصدير الاسلحة الى ايران[25].

من جانبه سوغ اسبين ابرام تلك الصفقة مع ايران من اجل اطلاق الرهائن الانجلكان البريطانيين، وهو ما أكدته صحيفة "**الغارديان**" في 20 تشرين الثاني بمقالة لها بعنوان" **رهائن ايران الذين تم الافراج عنهم مقابل الاسلحة**"، وعلى الرغم من ذلك ظل الشك والغموض يكتنف تلك الصفقة التي وصفها جنيكنز بال " **شائنة** " وهو

احد المفرج عنهم في ظل هذه الصفقة[26]. ما يؤكد دور الحكومة البريطانية المباشر في عقد الصفقة.

وثمة ما يدعو الى الشك والريبة في رواية اسبين ودوافعه بشأن العقد الصفقة التي عزاها الى اطلاق سراح الرهائن، اذ اكدت احدى الوثائق البريطانية، ان لاسبين سجلاً جنائياً، واتهم بالتزوير وحكم عليه لمدة عامين عام1971، فضلاً عن ذلك أكد فرع التراخيص في وزارة التجارة البريطانية أن اسبين تاجر سلاح معروف، وقد اتهم بمخالفات كمركية تتعلق بتصدير مدافع رشاشة الى جنوب افريقيا واتهامات مماثلة بتصدير اسلحة الى قبرص في عام1981، كما أن شقيق اسبين تاجر سلاح وهناك اتصالات مع الشركة المصنعة للرشاشات البرتغالية من خلاله ،والاهم من ذلك كله وجود اتصالات بين اسبين واعضاء من الحرس الثوري الايراني، وان ادعاء اسبين بربط الصفقة بالرهائن هو من اجل التأثير على قرار المحكمة لصالحه في قضية جنوب افريقيا، بحسب الوثيقة البريطانية الرسمية[27].

والغريب في الامر، ان الحكومة البريطانية التي انكرت علمها بالصفقة او ربطها بمسألة الافراج عن الرهائن الانجليكان، واجهت عاصفة اعلامية، حينما نشرت الصحافة البريطانية، سيما صحيفة " **نيوز" " News " و"تايم اوت" "Time Ont"** فضلاً عن قصة الغارديان السباقة في الموضوع، اخباراً عن الصفقة، أكدت ان المفاوضات تمت في لندن، وان الاخيرة لم تخرق شروط الحظر الرسمي لتصدير الاسلحة البريطانية الى ايران، حينها اكد اسبين ان الايرانيين فرضوا عليه تسليم الاسلحة قبل اطلاق سراح الرهائن، وهذا الامر تم بعيداً عن الوساطة التي قادها رئيس اساقفة كانتبري من دون علم مبعوثه تيري ويت Terry White الى ايران للمفاوضة من اجل اطلاق الرهائن[28].

ولم تخل صفقة تجهيز الاسلحة من بعض المخاطر والاحداث البوليسية والاستخبارية، اذ خاض اسبين الذي وَردَ الاسلحة على وجبتين؛ الاولى من البرتغال الى باريس ومن ثم الى دبي التي حملت من مطارها الطائرة الايرانية الاسلحة، اما الحمولة الثانية، فقد تمت بأوراق مزورة، واجهت صعوبة بالوصول واجبرت اسبين بالذهاب الى طهران بنفسه لأثبات صدق نواياه واطلاق الرهائن، بعد ان كانت اوراق الصفقة المزورة تتجه من مطار لندن الى البيرو، بعد ان غيرت الطائرة وجهتها الى دبي لتنقل الاسلحة بعدها الى طهران[29]، وهذه الاحداث كشفت الصحافة البريطانية عنها

وادرجت ضمن الملف الوثائقي للصفقة وفي وزارة الخارجية البريطانية، ما يؤكد اكد صحة كلام اسبين ودوره في اطلاق الرهائن.

وفي الاحوال كافة، فقد كشف اسبين عن طبيعة الصفقة مع ايران وتفصيلاتها بالكامل، ومنها ما نشرته صحيفة "**الوطن**" الكويتية في خبر بعنوان" تاجر بريطاني دولي يكشف السر:" **صفقة اسلحة لإيران تمت في دبي،وأن ثمنها الكامل : مليونان و 600 الف جنيه استرليني مقابل ثلاثة مبشرين**". فقد اشارت الصحفية في خبرها الى ان اسبين عقد الصفقة في شباط 1981، مقابل الافراج عن ثلاثة مبشرين انجليكانيين بريطانيين احتجزتهم قوات الحرس الثوري في طهران[30]، الامر الذي عزز من قصة اسبين، سيما مع عدم وجود رد من الخارجية البريطانية او حكومته على تصريحاته.

ومن الجدير بالذكر إن الصفقة شملت مدافع رشاشة من نوع براوننغ Browning أمريكية الصنع، يمكن نصبها على السيارات العسكرية المدرعة وسيارات الجيب لصد القوات المتقدمة، فضلاً عن ملاءمة هذا السلاح للسيارات المسلحة شيرمات Shermat التي تنتجها شركة برافا .Brava com البرتغالية، وتم نقل تلك الاسلحة على متن طائرة بوينغ 707 مستأجرة من شركة الطيران السويسري عبر مطار دبي ومن ثم الى طهران وانتهت بشكل مباشر بإطلاق سراح الرهائن[31].

على الرغم من أهمية الصفقة ونتائجها، اذ تمخض عنها اطلاق ثلاثة من الرعايا البريطانيين المحتجزين في طهران. ومع ذلك امتعضت الحكومة البريطانية من عقدها وانكرت علمها بأي من التفاصيل الخاصة بها.

ثالثاً: موقف الحكومة البريطانية من الصفقة:

في ضوء ذلك باشرت وزارة الخارجية البريطانية بإجراء تحقيقاتها بالموضوع، سيما وأن السياسة البريطانية كانت متوافقة مع السياسة الامريكية فيما يتعلق تصدير الاسلحة الى ايران تحديداً، فضلاً عن ذلك تأثير تلك الصفقة على العلاقات البريطانية–العراقية، معتمداً على النتائج التي قدمتها شعبة التحقيقات الكمركية التي قامت بتحقيق مؤقت وإبلاغ وزارة الخارجية البريطانية بحاجتها الى وقت اطول من دون اشراك اطراف اخرى[32].

ولمواجهة تلك الفضيحة التي اثارتها صفقة الاسلحة، قرر قسم الشرق الاوسط في وزارة الخارجية البريطانية في 20 تشرين الثاني1981 بالتنسيق مع سفارتها في ابو ظبي اتخاذ مجموعة من الاجراءات، منها تحديد النهج العام الذي تتخذه وزارة الخارجية

تجاه القضية، فضلاً عن الالتزام بأنكار علم الحكومة او ارتباط سفارتها بالصفقة، وفيما يتعلق القنصلية السويدية ومشاركتها بالصفقة، فهي المسؤولة عن الرد، سيما مع اتصال القنصلية للاستفسار عن مقال صحيفة"**الغارديان**" الذي رأى فيه قسم الشرق الاوسط انه بدأ يفقد أهميته بمرور الوقت[33]. بمعنى أخر أن الحكومة البريطانية تنصلت عن مسؤوليتها تجاه عقد الصفقة، لكن مجلس العموم البريطاني حمل حكومته مسؤولية سلامة الرعايا البريطانيين الاربعة المحتجزين لدى طهران، بعد الادعاءات التي قدمتها الحكومة الامريكية حول تعرض رهائنها الى سوء المعاملة في طهران، وهنا أكدت الحكومة انها لا تملك تقارير موثقة حول تعرض رهائنها الى سوء المعاملة طول مدة احتجازهم، الامر الذي اكده رئيس اساقفة كانتبري حينما ذكر في كانون الاول 1980 أن المبشرين الثلاثة بخير، فضلاً عن تأكيدات أخرى حول سلامة بايك[34]، الامر الذي يقطع الشك بدور الحكومة البريطانية في انقاذ الرهائن وتدخلها في عقد الصفقة.

على اية حال تابعت السفارة البريطانية في ستوكهولم Stackholm التقارير الواصلة اليها في 17 كانون الاول 1981 من سفيرها في ابو ظبي دي. ار. مكلينان D.R.MacInnan عن تصدير الاسلحة الى ايران، وقد اشار السفير الى ان صحيفة "**الغارديان**" قد كشفت عن تلك القصة قبل شهر من ذلك التاريخ، والتقت مع احد موظفي السفارة الذي نفى بدوره أية مسؤولية تتحملها الحكومة البريطانية عن ذلك واكدت الصحيفة تلك الحقائق وبرأت ساحة السفارة البريطانية[35].

وفي هذا الاطار اشار السفير البريطاني في ابو ظبي مكلينان الى الاتفاق بشأن الاسلحة مع ايران ودوره في الافراج عن الرهائن الانجليكان، الامر الذي اكده القنصل السويدي بشأن التقارير الواردة عن تاجر الاسلحة البريطاني مايكل اسبين وعزز روايته بأن موافقته على قيام شركته توريد الاسلحة الى ايران هي التي حسمت مسألة الافراج عن الرهائن، وعلى الرغم من ذلك شكك مكلينان بذلك ونفى علم حكومته بالصفقة، حتى مع التقرير الصحفي الذي نشرته "**تايم اوت**" الذي ذكر فيه القنصل السيدي في دبي صحة رواية اسبين، الا أن السفير البريطاني لم يجد في ذلك دافعاً لتوريد الاسلحة من تاجر بريطاني الى ايران[36].

وفي الاحوال كافة اثار تقرير "**الغارديان**" في 3 تشرين الاول 1981 موجة من التحقيقات التي سارت بثلاثة محاور تضمن الاول منها التركيز على تحقيق تقدم شامل في مسار التحقيقات، فضلاً عن متابعة البضائع الامريكية المنشأ التي تم تصديرها عبر

مطار لندن، وايضاً التحقيق في تصدير محركات لدبابات آلفيس Alvis وجاغوار Jaguar بريطانية المنشأ الى ايران[37].

خلصت التحقيقات التي قدمتها شعبة التحقيقات الكمركية في 5 تشرين الثاني 1981 الى تورط شركات وشخصيات بريطانية في الصفقة الايرانية، اذ اسهمت شركة كلاركر للنقل الجوي ومديرها التنفيذي راتنج، وشركة براغمتك ومديرها دهمان، وهما صاحبا شركتين بريطانيتين مسجلتين في لندن وتعملان في الشرق الاوسط ، وأنهما المسؤولان عن نقل شحنة الاسلحة الى ايران، الا أن شعبة التحقيقات، انكرت معرفتها بهذين الشخصين وشركاتهما في دائرة الكمارك البريطانية[38]. ويبدو ان الهدف من ذلك التملص من المسؤولين القانونية والاخلاقية تجاه تلك الصفقة.

كسبت صفقة الاسلحة مع ايران اهمية كبرى في بريطانيا بعد ان قامت اذاعة البي بي سي BBC في مساء يوم 20 تشرين الثاني 1981 بنشر تفاصيل الصفقة ، مما دفع وزير الخارجية بيتر كارنغتون Peter Carington (4 آيار 1979-5 نيسان 1982/ 1919-2018) الى مطالبة قسم الشرق الاوسط بتزويده بمعلومات عن الصفقة ونتائج التحقيقات التي توصلت اليها، كي يتمكن من الاجابة على تساؤلات مجلس الوزراء له[39] في حال حدوثها.

في الوقت نفسه طلبت الحكومة البريطانية من قسم الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية في20 تشرين الثاني، الرد على المقالة التي نشرت عن صفقة الاسلحة "**المفترضة**" التي شكلت جزءاً من صفقة الافراج عن المبشرين المحتجزين لدى ايران[40]، مما له من دلالات على اهمية الموضوع الذي عرضت الصحافة البريطانية، سيما "**الغارديان**" **نيوز**" التي ضمت مقالتها الى ملف القضية في الخارجية البريطانية، إذ أشارت الصحيفة الى ان الحكومة البريطانية غضت البصر عن المباحثات التي رافقت عقد الصفقة بمشاركة القنصل السويدي، فضلاً عن ذلك قدمت الصحيفة تفصيلاً دقيقاً لأحداث تسليم الاسلحة والافراج عن الرهائن، بعد ان اصرت طهران على استلام الاسلحة كاملة قبل اطلاق سراح الرهائن ، في الوقت الذي لم يدخر فيه اسبين جهداً لعقد الصفقة مستخدماً الامكانات التي اتيحت له في القنصلية السويدية في دبي[41].

لكن الغريب في الموضوع ان يشن القس المفرج عنه جانكينز هجمة شعواء ضد اسبين وحمله المسؤولية الاخلاقية تجاه توريد الاسلحة الى ايران في الرسالة التي بعث بها الى عضو مجلس العموم البريطاني أي. بي. دوفي A.P.Duffy، في 20 تشرين الثاني،

مؤكداً فيها ان صفقة الاسلحة كانت تفوح منها "**رائحة نتنة**" وانها لم تكن سوى صفقة عمل بين محتالين وتجار اسلحة[42]، ويبدو ان موقف القس قد انطلق من دوافعه الدينية الرافضة للحرب والدمار، او انه اكتشف اشياء مريبة بشأن عقد الصفقة.

حظي الرهائن المفرج عنهم باهتمام السياسيين البريطانيين واعضاء مجلس العموم سيما القس جانكينز الذي اهدى نسخة من كتابه في الطب الى مجلس العموم في 20 تشرين الثاني، وجاء اهتمام السياسيين بهم لتأثيرهم على حملاتهم الانتخابية[43]، بحسب الوثيقة البريطانية.

ومن الجدير بالذكر ان عقد الصفقة وتسليم الرشاشات الالية الى ايران واطلاق سراح الرهائن الانجليكانيين، زامن وصول مبعوث رئيس اساقفة كانتيري تيري ويت الى طهران، الا ان الخارجية البريطانية نفت بشكل قاطع ان يكون هناك ربط بين تسليم الاسلحة واطلاق الرهائن بوجود المبعوث الاسقفي، ولم يكن ذلك سوى مجرد صدفة[44]، مما يؤكد علم الحكومة البريطانية تفاصيل الصفقة ودوافعها.

من جانبه نفى المبعوث الاسقفي تيري ويت ان يكون هناك ربط بين عقد الصفقة واطلاق الرهائن مع مسألة وجوده في ايران، الامر الذي صرحت به الخارجية البريطانية بدورها اكدت عدم وجود صلة بين عقد الصفقة وتسليم الاسلحة الى ايران، واطلاق سراح المبشرين البريطانيين، فضلاً عن ذلك اشارت الى ان مشاركة القنصل السويدي في دبي في عقد الصفقة، لا يعدو عن كونها صفقة تجارية، وأن القنصل تاجر محلي شارك في عقد الصفقات بين الخليج وايران [45].

أثارت مقالة لصحيفة "**الوطن**" الكويتية في 28 تشرين الاول زوبعة من الانتقادات السياسية في الامارات، سيما وأن الصحيفة استقت معلوماتها من الصحفي مالكوم ستيوارت الذي اكد أن الصفقة ادت الى اطلاق سراح ثلاثة من الرهائن البريطانيين، وأن المفاوضات تمت بمشاركة القنصلية السويدية في دبي، وتم نقل الاسلحة من البرتغال الى باريس وثم الى دبي، ومن هناك نقلتها الطائرة الايرانية، وعلى الرغم من ذلك انكر وزير الاعلام الاماراتي ذلك ورفض التهم التي ساقتها الصحيفة، سيما بعد ان وجدت الخارجية البريطانية ان عدم علمها بالمفاوضات التي ادت الى اطلاق الرهائن او ايصال شحنات الاسلحة "**غير القانونية**"، ارضية مناسبة لإنكار علمها بتلك الصفقة[46].

فند تاجر السلاح البريطاني اسبين مزاعم الخارجية البريطانية وصرح في1 كانون الاول 1981 بأن جهات بريطانية لم يفصح عن هويتها يعتقد انها "**المخابرات**

البريطانية" تدخلت في عقد الصفقة مع قيادة الحرس الثوري الايراني الذي ابلغهم اسبين ان نجاح الصفقة مرتبط بإطلاق سراح المبشرين، فضلاً عن ذلك فرضت تلك الجهات البريطانية على اسبين ان ينسق عمله مع القنصل السويدي في دبي، كون السويد تتولى رعاية المصالح البريطانية في طهران منذ ازمة الرهائن الامريكيين والبريطانيين عام 1979 التي قطعت إثرها العلاقات الدبلوماسية بين لندن وطهران[47].

وفي خضم تلك التطورات وجه رئيس قسم الشرق الاوسط في الخارجية البريطانية جي. دي. دينس J.D.Dennis سؤالاً الى قسم التحقيقات الكمركية وسفيره في ابو ظبي في 3 كانون الاول 1981، عما اذا كان بالامكان انكار علم الحكومة البريطانية او شعبة الكمارك بهذه الصفقة، فضلاً عن طلبه تزويده بالمعلومات الخاصة بالشحنة، سيما وان دينس اقر أن اسبين تاجر اسلحة معروف ولديه سجل من الجرائم الكمركية، كما لديه الامكانية لعقد صفقة الاسلحة مع ايران، ومع ذلك اصر دينس على انكار اي دلائل مؤكدة للصفقة[48].

وينطبق الشيء نفسه على وزير الخارجية البريطانية كارنغتون الذي اعد خطاباً في 9 كانون الاول 1981 للرد على تصريحات القس جينكيز وزملائه في الصحف البريطانية، وقيام عضو مجلس العموم دافي بتقديم استفسار الى وزارة الخارجية عن دور الحكومة في صفقة الرشاشات البريطانية واطلاق سراح الرهائن البريطانيين في طهران، وكل ما يرتبط بأسبن وعقد صفقة الاسلحة مع ايران[49].

اعتمدت وزارة الخارجية البريطانية على التقارير التي قدمتها شعبة التحقيقات الكمركية بشأن صفقة الاسلحة الى ايران، واكد قسم الشرق الاوسط ان مدير التحقيقات الكمركية بي. أف. أم. واجن P.F.M.Wogan قدم تقريره الاولي في 9 كانون 1981، الذي بحث فيه مقال صحيفة "**الغارديان**"، وبدورها قدمت الخارجية البريطانية تلك التقارير الى مجلس العموم للرد على استفساراتها، فضلاً عن ذلك اشارت الخارجية الى عدم استعجالها في تقديم تقرير الى مجلس الوزراء[50]، بحسب وصف الوثيقة البريطانية.

لم تمانع الحكومة البريطانية في استمرار صحيفة "**الغارديان**" بمتابعة تحقيقاتها عن توريد الاسلحة الى ايران "**لكن ليس لمدة طولية**"، فقد اشار تقرير الخارجية البريطانية المؤرخ في 17 كانون الاول 1981 الى قيام شعبة التحقيقات الكمركية البريطانية بتسلم تقرير مرحلي عن تلك الحادثة، وعلى الرغم من عدم دقته، اعتمد على الاستقصاء للحادثة والسير باتجاه التحقيق واستكمال متطلباته[51]. وبحسب

الوثيقة البريطانية كان على وزارة الخارجية البريطانية ان تراعي اطرافاً عدة عن موضوع صفقة الاسلحة الايرانية، سيما الادارة الامريكية التي راسلتها في 24 كانون الاول، فضلاً عن ذلك اتصالاتها مع وزارة الخارجية العراقية وتقديم نسخة من التحقيقات الاولية عن الصفقة، حينها قدمت وزارة الخارجية البريطانية في 5 تشرين الاول التطمينات لوزير الخارجية العراقي سعدون حمادي بشأن متابعة التحقيقات وتقديم تقرير مفصل عن تلك الصفقة وتقدير تأثيرها على الجانب العراقي[52].

ومهما يكن من امر، فقد بينت الحكومة البريطانية موقفها من تصدير الاسلحة الى طرفي النزاع العراق وايران، واكدت ان سياسة بريطانيا تجاه الحرب بينهما هي الحياد، فضلاً عن ذلك ان جميع صادرات الشركات البريطانية للأسلحة تخضع لإجراءات تراخيص التصدير والمتابعة والتدقيق المستمرين، ولم يكن موعد صفقة الاسلحة البريطانية مع ايران واطلاق الرهائن سوى صدفة[53]، بحسب الوثيقة البريطانية.

ومن الواضح جداً تأثير تلك الصفقة على طبيعة العلاقات البريطانية- العراقية، سيما وان العراق خاض حرباً ضروساً ضد ايران، وكان يهتم بكل ما يتعلق بالدعم العسكري لها، سيما ممن عدهم حلفاء له.

رابعاً: موقف العراق من صفقة الاسلحة البريطانية:

كان على الحكومة البريطانية تسويغ تصدير الاسلحة الى ايران ومراعاة موقف العراق المعارض لذلك التصرف. في ضوء ذلك قدمت الخارجية البريطانية مسوغاتها عبر طريق سفيرها في بغداد إي. جرايتون E.Gerton الذي أوضح أن تلك المسوغات متوافقة مع الوعد الذي قدمته وزارة الخارجية البريطانية الى وزير الخارجية العراقية سعدون حمادي في 5 تشرين الثاني المتضمن تقديم رد "**مدروس**" للحكومة العراقية، ومع ذلك رأت الخارجية البريطانية انه لا ينبغي السماح للعراقيين بمراقبة التحقيقات البريطانية بشأن ما نشر في صحيفة "**الغارديان**" في يومي 3 و 27 تشرين الاول، لأن ذلك يشكل "**انتقاصاً غير مقبول للسيادة البريطانية**"[54]، على حد وصف الوثيقة.

من هذا المنطلق حرصت بريطانيا على عدم اعطاء الحكومة العراقية اية تفصيلات اخرى عن التحقيقات التي اجرتها بشأن تصدير الاسلحة الى ايران قبل اكتمالها، فضلا عن ذلك رفضت بريطانيا ان يقوم العراق بمتابعة تلك التحقيقات وعدّته تدخلاً سافراً وغير مقبول ويمس العلاقات بين البلدين[55].

لم يقتنع العراقيون بالدوافع التي قدمتها بريطانيا ولم تصل الى"**إرضائهم**" لذا ارسلت الخارجية البريطانية تقريراً الى سفارتها في 20 كانون الاول1981، بينت فيه

تمسكها بعدم السماح للحكومة العراقية بمراقبة تحقيقاتها بشأن توريدها الاسلحة الى ايران، والاكتفاء بما تمت مناقشته مع وزير الخارجية سعدون حمادي عن تقرير "**الغارديان**" في وقت سابق[56].

لم يمنع ذلك الخارجية البريطانية من اعادة النظر في الحوار مع بغداد على مسألة صفقة الاسلحة الايرانية، والزام الشركات البريطانية بعدم تصدير الاسلحة الى ايران، فضلاً عن ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بعدم توريد اية قطعة غيار عسكرية الى ايران من دون ابلاغ العراق وتَقبل الاعتراضات التي تقدمها الخارجية العراقية عن المجهود البريطاني لمنع تصدير الاسلحة[57].

يبدو أن الحكومة البريطانية ارادت كسب ود الحكومة العراقية، حينما اصدرت قراراً في 15 كانون الاول 1981، قضى بالإلزام الموظفين والشركات البريطانية العاملة في مجال تصدير الاسلحة الى المتحاربين سراً، بأن يكون ذلك بموافقة العراقيين ورضاهم[58].

مع ذلك اصرت الحكومة العراقية على الحصول على تقرير أولي للتحقيقات بشأن امدادت الاسلحة غير المشروعة، الذي قامت به شعبة التحقيقات الكمركية، في الوقت نفسه اوصت الخارجية البريطانية بضرورة تجنب الانجرار الى حوار مع بغداد على موضوع الاسلحة او تقديم مشروع لمراقبة والحيلولة دون تكرارها[59]، مما يؤكد ان السياسة البريطانية غير ثابتة تجاه حلفائها وان مصالحها في المقام الاول.

على اية حال عبرت وزارة الخارجية البريطانية عن اقتناعها للتقدم الحاصل في التحقيقات التي اجريت بشأن مقالة "**الغارديان**" في يومي 3 و 27 تشرين الاول، وضرورة تقديم شيء من المعلومات للحكومة العراقية قبل اعياد الميلاد لذلك العام ان امكن ذلك[60]. ونجد هنا ان الخارجية البريطانية حرصت على علاقاتها مع بغداد ومحاولة ارضائها بتقديم بعض الدوافع لحفظ ماء الوجه.

الخاتمة

لم يتوان كلا الطرفين بريطانيا وايران عن استخدام اي اسلوب لابتزاز الاخر وتحقيق اهدافه، اذ أن احتجاز الرهائن الغربيين في ايران سابقة دولية أثارت حفيظة المجتمع الدولي، الا أنها في الوقت نفسه اعطت ايران حيزاً للتفاوض والابتزاز السياسي والعسكري للغربيين، سيما بريطانيا، التي اعلنت اعتراضها على السياسة الثورية في ايران تماشياً مع السياسة الامريكية الهادفة الى تقويض الثورة.

فرضت الديمقراطية البريطانية قيودها على عمل الحكومة التي اعلنت حيادها في الصراع العراقي - الايراني ،لكن ذلك لم يمنع بعض الشركات والافراد البريطانيين من تجهيز ايران بالأسلحة والمعدات العسكرية، وعُد هذا الامر فضيحة اخذت من وضع بريطانيا السياسي مأخذاً واجبرت الحكومة على تفسير خطوتها تجاه ايران في مجلس العموم البريطاني.

والملاحظ هنا ان هذه الحادثة وما يشبهها قد افرزت نوعين من الادارات الحكومية في بريطانيا، ادارة رسمية واخرى غير رسمية، تأخذ الاخيرة على عاتقها ادارة الملفات المشبوهة او المخالفة للوائح والقوانين الحكومية وتتعارض مع التشريعات البرلمانية والقانونية، وهذا ما أكدته حادثة تصدير الاسلحة الى ايران، اذ اعترف اسبين بوجود جهة رسمية اجبرته على التفاوض مع ايران سراً وبمنأى عن السياقات الدبلوماسية، تعمل ضمن الاطار الحكومي لبريطانيا وسياستها الخارجية.

تعد هذه الصفقة التي تحركت فيها بريطانيا سياسياً وعسكرياً وجازفت حكومتها امام الرأي العام الداخلي والخارجي من اجل ثلاثة رعايا فقط نصراً لها، ليس استقلالاً بالعدد بقدر ما هو انهيار بالنتائج اذ ان الصفقة التي تمت في شباط 1981، ونشرت في تشرين الأول، واختفت معالمها في كانون الاول من العام نفسه، مما يؤشر جهداً سياسياً ودبلوماسياً جباراً من اجل اطلاق هؤلاء الرعايا الذين اعترضوا في نهاية المطاف على مخالفة بلادهم لمبدأ الحياد وتوريد الاسلحة.

الهوامش:

(1) للتفصيل اكثر عن الثورة الايرانية. ينظر: أمل عباس جبر البحراني، الثورة الاسلامية في ايران دراسة تاريخية في اسبابها ومقدماتها ونتائجها، مراجعة: كمال مظهر أحمد، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص ص73-106؛

John King, Iran and the Islamic Revolution Raintree, Chicag, 2006,pp.20-22.

(2) Deb, Vol.,61. cc563w,1, Feberuary,1979.

(3) Del, Vol,962, cc77w,5,Feberuary,1979.

(4) Deb, Vol,962, cc96w 7, Feberuary,1979.

(5) Deb, Vol.9, 4, cc 1288,20, march,1979.

(6) Deb, Vol,962, cc273 w, 8, Feberuary,1979.

(7) Deb, Vol,962, cc462 w,23, Feberuary,1979.

(8) Deb,Vol,963,cc257-72,20, Feberuary,1979.

(9) Deb, Vol.964, cc365-6 w,16 March,1979.

(10) N.W. Browne, British Policy on Iran 1918-1979,Foreign and Commonwealth office ,confidentiail corering secret ,London.1979,p.70

(11) Deb , Vol.964, cc316, 7 w, 23 March 1979.

(12) Deb, Vol.968, cc 369 w,18 May,1979.

(13) للتفصيل اكثرعن ازمة الرهائن ينظر: جلال الدين المدني، تاريخ ايران السياسي المعاصر، ترجمة: سالم مشكور، مطبعة سهر، طهران، 1993، ص ص 212-217؛

David Patrick Houghton, US foreign Policy and the Iran Hostage Crisis, Cambridge University , Press, New York, 2001,pp.46-75.

(14)Don Lawson, America Held Hostage the Iran hostage, crisis and the Iran- contra Affair, Franklin Watts, New York, 1991,pp.41-45.

(15) The Iran Hostage Crisis A Chrohology of Daily Developments, Report, U.S Gevernment Printing Office, Washington, 1981,p.35. .

(16) الرئيس التاسع والثلاثون للولايات المتحدة الامريكية. ولد عام 1924، عمل بالسياسة منذ وقت مبكر، واصبح حاكم ولاية جورجيا عام 1976. انتخب رئيساً بين عامي 1977-1981. ينظر:

The New Encyclopedia Britannica, Vol.12 , Inc., Chicago, 1985,pp.220-223.

(17) Deb, Vol. 982, cc 682-3w, 17 April,1980.

(18) Deb , Vol.988, cc867-79,23 April,1980.

(19) Deb, Vol.990, cc393, 4w, 14.Jouly,1980.

(20) FCO, Illicit Arms Suppies to Iran , MED, 15, December, 1981.

(21) FCO, Hm Customs And Excise, NBPo861/1, C.I.T 539.

(22)FCO, Intrim Report, Supply of Strategle Cooss to Iran, C.I.T. 53, 5, November 1981.

(23) ينبغي ان نشير هنا الى ان عدد الرهائن المرتبطين بفضيحة الاسلحة يبلغ ثلاثة، أما عدد الرهائن البريطانيين المحتجزين لدى ايران كان اكبر من ذلك ،فقد اطلق سراح اندرو بايك Andrew pike في 28 كانون الثاني 1982، وفي 13 نيسان اطلق سراح فرانك سكينر Frank Skinner، وبقي جون بودينJohn Bowden محجوز في ايران ولم يحدد مصيره، ينظر:

Browne , Op.Cit.,p.8. N.W.

(24) FCO, Ltter from J. Walloce C, Jankins to Mr . A.E.P.

(25) FCO, Ltter from J. Walloce C, Jankins to Mr. A.E.P.

(26) FCO, From the Minister of State Douglas Hurd , London , 14, December , 1981.

(27) FCO,D. Coates Middle East Department Arms Deals Iran , 28 November , 1981.

(28) FCO, MED. Iran, 20, November,1981.

(29) Ibid.

(30) مقتبس في:

FCO, Middle East Department , Embassy in the United Arab Emirates , Abu Dhabi, 1, December, 1981.

(31) Ibid.

(32)CO, ILLicit Arms Suppies to Iran, MED, 15, December 1981.

(33) FCO, Arms For Iran, MED, 20, November 1981.

(34) Deb,Vol.997,cc525-6w,30 Janeuary,1981.

(35)FCO, 406/1, British Embassy in Stockholm,17, December, 1981.

(36)FCO, MED, British Interest Section, Tehran, 2, December 1981.

(37) FCO,HN Gustoms and Excist, NBPo861/1, C.I.T.539.

(38) FCO, Interim Reporty supply of Stratgglc Goads of Iran, C.I.T.539, 5 November, 1981.

(39)FCO, Mr. Wogan MED to cci sir J.Graham, 20 November 1981.

(40) FCO, MED , Iran SMS Lambort Ps, Mr. Hurd , 20, November, 1981.

(41) Ibid.

(42) FCO, Litter from J.wallace C. Jenkins to Mr A.E.P. Duffy, the Hons of Commen, London, 20 November,1981.

(43) FCO, Iran Hostages , Home Office, London 27 November 1981.

(44) FCO , Tel, From J.D. Dennis MED to D.R Mclennan ESq, Abu Dhaubi. Tehran and Dubai, Kuwait, 3,Dccember, 1981.

(45) FCO, D. Coates MED Arms Deats Iran, 28, November 1981.

(46) مقتبس في :

FCO, Tel From D.R.Maclennan to K.J. Passmore ESQ MED.30 November,1981.

(47) مقتبس في :

FCO, MED, Empassg in the United Arab Emartes , Abu Dhabi, 1 December 1981.

(48) FCO, Tel . from J.D.Dennis MED to D..R.Mclennan ESQ, Abu Dhabi , Tehran , Dubai kumait , 3, December 1981.

(49) FCO, MPS, Letter , MED, 9 December ,1981.

(50) FCO, Foreign and Commonwealth Office , London, 9, December, 1981.

(51) FCO, Tel. No 729 , FM 1717572, 17, December 1981.

(52) FCO, 241500 z, Dec 3L,Gr128.

(53) FCO, From the Ministry of State to Douglas Hurd , London , 14, December, 1981.

(54) FCO 241500z, Dec 31, 1981, Gr 128, Baghdad, Tel.no.776.

(55) Ibid.

(56) FCO, Tel .No.776 ,20, December ,1981.

(57) FCO, Tel .No.72, 17, December 1981.

(58) FCO, Illicit Arms supplies to Iran , MED 25, December, 1981.

(59) Ibid.

(60) FCO, Arms Supplics, Tel.757 ,10, December 1981.

Scandal of Supplying British Weapons To Iran In 1981

In The British Documents

Lacu.Dr. Qassim Abd ALameer Wassim

University of Mustansirya /Collage of Education

kasmwassim@gmail.com

Key Words: British – Hostages – Deal - Iran

Summary:

The British politics motives stem from self-motivated principles and aim at protecting their citizens in all place of the world, that led it to violate the laws and regulations which it launched. Britain did not hesitate to use ???? methods go carry out it s policy, especially with Iran which is occupied an important priority in the strategy of British planners.

From the other hand , Iran was different from Iran before the revolution of 1979, as the political , economic, military relationships and the Persian camp are distributed, especially Britain which is taken a set of political, diplomatic and economic punishments against Iran, where the Revolutionary Guards detained a group of French hostages.

This phenomenon represented a new pattern in the level of international relations, the international community, who devoted its rejection to this policy, was irritated by imposing economic sanctions on Iran. At the same time, this policy enabled Iran to blackmail Western countries, especially Britain, which has taken three hostages. Their release ended with the conclusion of a deal to revolutionize arms to Iran through a British merchant and with unspoken sponsorship from the government, which broke its decision to be neutral and not to supply weapons to Iran as well as the sanctions it imposed.